

بدء العمل في تطوير المصانع.. والتنفيذ في شبكة معلومات الصناعة بلغت نسبته ١٠٠٪ شبكات الاتصالات تحقق طفرة ضخمة.. استثماراتها وصلت إلى ٦,٤ مليار جنيه

وأشارت نفس التقارير إلى زيادة كيان الخدمة العامة من ١٤ ألف إلى ٣٠ ألف كائنية، وزيادة عدد نوازل الاتصالات الدولية من ٦ آلاف إلى ٩,٥ ألف دائرة وارتفاع عدد مستخدمي شبكة الانترنت من ٣٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف مع انخفاض قيمة الاشتراك الشهري في الانترنت من ١٠٠ جنيه إلى ١٠ جنيهات فقط.

وحقق برنامج الخطة القومية للاتصالات والمعلومات زيادة في عدد الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا من ٢٦٦ إلى ٥٦٥ شركة مع زيادة عدد العاملين من ١٠ آلاف و٢٥٦ عاملا إلى ٢٠ ألف عامل وبلغ عدد المتدربين ٣ آلاف و٥٠٠ متدرب بعد أن كان ١٢٠ فقط، وبلغ عدد المتدربين في برامج تنمية المهارات ٢٣ ألف متدرب.

وأشارت التقارير التي استعرضتها اللجنة إلى ارتفاع مخزونات المواطنين في صناديق توفير البريد من ٤ مليارات جنيه إلى ١٢ مليارات جنيه بزيادة قدرها نحو ٥ مليارات جنيه.

وأضاف وزير الإعلام أن الموقف التنفيذي للخطة القومية للاتصالات والمعلومات يشير إلى طفرة بالغة في جميع مجالات الاتصالات حيث أكد الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات التطور التكنولوجي للشبكة وتحويلها بالكامل للنظام الرقمي وإدخال نظام الشبكة الذكية وتخفيض تعريفية الاتصالات الدولية بنسبة ٥٠٪.

وأكد وزير الاتصالات أن إجمالي الاستثمارات التي تم ضخها في شبكات الاتصالات وصل في عام ٢٠١١ إلى ٦,٤ مليار جنيه.

وأكدت اللجنة الوزارية أهمية إعداد قانون للاتصالات بتنظيم الترخيص ومنع الاحتكار ويعمل على الرقابة بمستوى الخدمة وضمان جودة الخدمة وتساها مع الأسعار.

كما تمت مناقشة البرنامج التنفيذي القرية الذكية بالهرم والتي خصص لها ٢٣٥ فداناً، كما عرض وزير الاتصالات نماذج للبرمجيات وتصديرها وخطة تطوير الهيئة القومية للبريد وأسبغ خطة تنفيذ الحكومة الإلكترونية.



لجنة التنمية التكنولوجية خلال اجتماعها أمس برئاسة الدكتور عاطف عبيد

[تصوير: نور صبيح]

الأوروبية على أن يتم العمل بها لمدة ١٨ شهرا تبدأ بعدها العامل المصرية في إصدار علامات الجودة.

وأوضح أن تكلفة إنشاء العامل الخاصة بالتفتيش بلغت ٢٠ مليون دولار، كما تم تأسيس شركة مساهمة مصرية برأسمال ٤ ملايين جنيه لتوفير احتياجات الشركات الصناعية من المعدات اللازمة.

وقال وزير الإعلام أن اللجنة راجعت أيضا الخطة القومية للاتصالات والمعلومات في الفترة من أكتوبر ٩٩ وحتى يونيو الماضي، حيث أشارت التقارير إلى أن إجمالي سعة الاستنترالات زادت من ٦,٤ مليون خط إلى ٨ ملايين خط بزيادة قدرها ١,٦ مليون خط وزيادة عدد المشتركين بالمنازل من ٤,٩ إلى ٦,٣ مليون مشترك وانخفضت قائمة الانتظار من مليون و٢٥٦ ألف إلى ٨٥٧ ألف وزاد عدد الاستنترالات في الريف لتصل إلى ٨٥٧ ألف سنترال.

كما زاد عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول من ٦٤٥ ألف إلى ٢ مليون و٩٤٧ ألف.

متابعة: أسامة عبدالعزيز

مجال الصناعة والتنمية التكنولوجية. وأكد صفوت الشريف أن ما تم تنفيذه بشأن شبكة معلومات الصناعة بلغ ١٠٠٪. وقال الوزير إن المجموعة الوزارية ناقشت القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المجلس الأعلى لتحديث الصناعة تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء في اجتماعه المقبل.

كما استعرضت اللجنة الموقف بشأن إنشاء مراكز لتكنولوجيا الصناعات النسيجية والغذائية إضافة إلى استعراض البرنامج القومي للجودة والموقف بالنسبة لجهات منح شهادة الجودة والتفتيش على العامل وحماية المستهلك.

وفي هذا الصدد كشف وزير الصناعة عن الاتفاق الذي تم مع هيئة المواصفات البريطانية لإصدار علامات الجودة للمنتج المصري تمهيدا للتصدير للسوق

أقرت اللجنة الوزارية لتقويم الموقف التنفيذي لبرنامج التنمية التكنولوجية برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء في اجتماعها أمس السياسات المقرر العمل بها في المدى القريب وتتضمن البدء فوراً في تطوير ١٠ آلاف و٥٠٠ مصنع خلال ١٠ سنوات بما يتواءم ويدخل مصر اتفاقية المشاركة الأوروبية ورفع قدرة المنتج المصري على المنافسة لاسيما أن التمويل الخاص بعمليات التطوير متوافر.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بأن السياسات التي تم إقرارها تشمل خطة متكاملة لإعادة هيكلة وتحديث الهيئات الصناعية وهيئة الثروة المعدنية وجهاز حماية المستهلك.

وعرض الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة خطة الوزارة في مجال التنمية التكنولوجية في ضوء الاستراتيجيات والسياسات التي عرضت على الرئيس مبارك ومجلس الوزراء.

وأشارت التقارير إلى أنه ولأول مرة بمصر تم وضع خريطة صناعية إلكترونية حددت هذه الخريطة جميع المنشآت الصناعية على مستوى كل محافظة وشملت قاعدة بيانات لـ ٧٧ منطقة صناعية مع إجراء مسح شامل لـ ٢١ ألفاً و ٦٠٠ منشأة صناعية شاملة جميع التفاصيل بشأن أنواع المنتجات واحتياجات المصانع من المواد الخام والسلع الوسيطة والخامات المحلية والمستوردة والسلع المنتجة والصناعات الخفيفة.

وأشارت التقارير إلى دور جديد لوزارة الصناعة يظهر بقوة في ضوء التعامل مع معطيات العصر والدخول في برنامج تحرير آليات السوق الذي يتم تطبيقه حالياً.

وعرض وزير الصناعة الموقف بالنسبة للسياسات التي يتم تنفيذها حالياً على أرض الواقع مشيراً إلى الموارد التي يتم انتاجها وتتمثل في البرمجيات القومي للجودة وبرنامج تحديث الصناعة والمخطط العام لتكوين الكوادر الفنية في